منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

الاحتجاجات في محافظة حضرموت

قراءة في

تطور الأزمة من مطالب خدمية إلى تهديدات إنسانية

إعداد: محمد سالم بافقير

مدير إدارة الأبحاث والدراسات بمنظمة سائس

مقدمة:

تشهد محافظة حضرموت، منذ 27 يوليو 2025م، تصاعدًا خطيرًا في وتيرة الأزمات الخدمية والمعيشية، بلغ ذروته بانقطاع التيار الكهربائي لأكثر من أربعين ساعة متواصلة عن مدينة المكلا، مركز المحافظة، وقد أدّى هذا الانقطاع غير المسبوق إلى اندلا ع موجة احتجاجات شعبية عارمة تركزت في المكلا ثم امتدت لاحقًا إلى مدن وادي وساحل حضرموت، في ظل غياب واضح لأي استجابة فاعلة من قبل الحكومة المركزية.

تزامنت هذه التطورات مع حالة استقطاب سياسي متصاعدة داخل المحافظة منذ يوليو 2024م، وانعدام الثقة المتزايد بين المواطنين والسلطة المحلية والمركزية، نتيجة غياب الخطط التنموية، واستمرار التهميش، وتدهور البنية التحتية.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل السياقات التي أفضت إلى هذه الاحتجاجات، وتقييم تداعياتها المحتملة، وطرح السيناريوهات المستقبلية، مع تقديم توصيات عملية لتفادي تفاقم الوضع وتحوله إلى أزمة إنسانية وأمنية شاملة.

خلفيات الأزمة وسياقات التصعيد:

تندرج الأزمة الراهنة في حضرموت ضمن سلسلة من التراكمات البنيوية والمزمنة التي تتعلق بإخفاقات في إدارة الموارد، وغياب الرؤية المركزية لتنمية المحافظة، بالإضافة إلى التوترات السياسية الناتجة عن الصراعات بين القوى المحلية والمركزية.

ورغم أن حضرموت تُعد من أغنى المحافظات اليمنية من حيث الموارد الطبيعية (النفط، المعادن، الثروة البحرية)، ومن أكثرها استقرارًا نسبيًا، فإن ذلك لم ينعكس على مستوى التنمية، حيث ظل سكانها يعانون من ضعف الخدمات الأساسية، لا سيما الكهرباء، والمياه، والصحة، والتعليم.

في 13 يوليو 2024م، أصدر "مؤتمر حضرموت الجامع" بيانًا حذّر فيه من تدهور الوضع الخدمي والمعيشي، داعيًا المجلس الرئاسي إلى التدخل العاجل. ورغم إعلان المجلس في 7 يناير 2025م، خطة لتطبيع الأوضاع، شملت إنشاء محطتين كهربائيتين واستيعاب أبناء المحافظة في المؤسسات الأمنية والعسكرية، فإن هذه الخطة لم تُفعّل فعليًا، ما أدى إلى تآكل الثقة بشكل حاد.

أمام هذا الوضع، أعلن "حلف قبائل حضرموت" دعمه لمشروع الحكم الذاتي، وتبنّى تشكيل قوات محلية لحماية المصالح الحضرمية، في خطوة وصفت بأنها تصعيدية ومؤشر على تزايد الانفصال بين المحافظة والمركز.

مسار الاحتجاجات والتطورات الميدانية:

اندلعت شرارة الاحتجاجات في المكلا بتاريخ 28 يوليو 2025م، نتيجة تدهور خدمة الكهرباء بشكل كامل. سرعان ما اتسعت رقعة الاحتجاجات إلى مختلف مديريات المحافظة، مصحوبة بقطع طرقات رئيسية، وإغلاق مؤسسات حكومية، وتعطل حركة التجارة والموانئ، وعلى رأسها ميناء المكلا، ما يهدد سلاسل التوريد والتموين الغذائي والدوائي.

كما تفاقم الوضع بعد مقتل المواطن "محمد سعيد يادين" في مدينة تريم بتاريخ 31 يوليو 2025م أثناء مواجهات مع قوات الأمن، وهو ما أعطى الزخم الشعبي بُعدًا إنسانيًا وعاطفيًا خطيرًا نظرًا للطبيعة القبلية والمجتمعية المتماسكة في حضرموت.

التحركات الرسمية ظلت محدودة، واقتصرت على بيان من مجلس الوزراء يدعو إلى التهدئة، واجتماع استثنائي للكتلة البرلمانية الحضرمية [1]، إضافة إلى إعلان القاضي أكرم نصيب العامري – نائب رئيس هيئة التشاور والمصالحة – تعليق مهامه احتجاجًا على تدهور الأوضاع [2].

تعكس هذه المؤشرات هشاشة موقف السلطة المركزية، وضعف أدواتها في احتواء الأزمة، ما يفتح الباب أمام تفجر موجة اضطرابات أوسع.

---

[1] الكتلة البرلمانية الحضرمية تشكل لجنة للتواصل مع الرئاسي والحكومة، تاربة، 1 أغسطس، https://2u.pw/MDOgO.

[2] تغريدة للقاضي أكرم نصيب العامري في صفحته على منصة x، 1 أغسطس 2025م، https://x.com/akramalamri1984/status/1950864776193556974?s=46.

السيناريوهات والتداعيات المحتملة

السيناريو الأول: استجابة سياسية عاجلة

يتطلب هذا السيناريو تحركًا فوريًا من مجلس القيادة الرئاسي لإعادة بناء الثقة مع أبناء حضرموت من خلال:

- منح المحافظة صلاحيات واسعة في الإدارة والمالية.
- البدء الفوري في تنفيذ مشاريع البنية التحتية وفق خطة معلنة وشفافة.
- إشراك القوى السياسية والاجتماعية المحلية في صناعة القرار.

من شأن هذا المسار أن يحتوي الغضب الشعبي، ويفتح الطريق نحو شراكة مستقرة بين المركز والمحافظة

السيناريو الثاني: الاستمرار في التباطؤ والتجاهل

يُعد هذا السيناريو الأكثر خطورة، حيث يؤدي إلى تصاعد الاحتجاجات وتحولها إلى تمرد شعبي واسع النطاق يصعب احتواؤه.

التداعيات المتوقعة:

1- تهديد وحدة الدولة: تصاعد الدعوات للحكم الذاتي أو فك الارتباط عن الدولة اليمنية.

2- أزمة إنسانية محتملة: مع توقف سلاسل الإمداد، وتدهور الخدمات الصحية، وانعدام الأمن الغذائي في بعض المناطق.

3- فراغ أمني: قد يشجع بعض القوى المحلية على تشكيل قوات مسلحة جديدة لحماية المصالح الخاصة، ما قد يفضي إلى تفجر صراعات داخلية.

خاتمة:

تمثل الاحتجاجات في حضرموت تحذيرًا صريحًا من أن السياسات المركزية غير المنصفة لم تعد قابلة للاستمرار. ما لم يتحرك مجلس القيادة الرئاسي بخطوات جادة، فإن المحافظة ماضية في مسار تصعيدي قد يؤدي إلى أزمة شاملة تتجاوز البعد المحلي، وتهدد استقرار اليمن ككل.

التوصيات:

1- إطلاق مبادرة رئاسية خاصة بحضرموت تتضمن خارطة طريق واضحة المعالم لمعالجة الأزمات الخدمية والإدارية، وتُدار بشراكة حضرمية – مركزية تنطلق من وضع آلية تنفيذية لبيان مجلس القيادة الرئاسي بشأن تطبيع الأوضاع في حضرموت في 7 يناير 2025م.

2- إعادة هيكلة السلطة المحلية بما يعزز من الكفاءة والشفافية في إدارة الموارد والشأن العام في حضرموت، وضمان إشراك القيادات المجتمعية والشباب والمرأة.

3- دعم المشاريع الخدمية فورًا وعلى رأسها قطاع الكهرباء، مع نشر تقارير دورية عن مراحل التنفيذ لطمأنه الشارع الحضرمي.

4- إيقاف أي أعمال قمعية فورًا، وفتح تحقيق شفاف في حادثة مقتل الشاب "يادين"، ومحاسبة المسؤولين عنها.

5- فتح حوار جاد مع القوى الحضرمية الفاعلة للوصول إلى صيغة سياسية توافقية تضمن شراكة عادلة ودائمة في مستقبل حضرموت خاصة والدولة بشكل عام.